الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومي

٩٨٨ - ٩٩١

مذكرة رقم (٩٨٨)

مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة
CMEA
ومشاكل التخصص والتكامل الاقتصادي

دكتور الفونس عزيز

سبتمبر ١٩٧٠

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

تعتبر تجربة الـ CMEA تجربة من نوع جديد فى ميدان التعاون الاقتصادى الاقليمى ، ودراسة هذه التجربة والتعرف على مشاكل التخصص وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة بين البلاد الأعضاء فى هذه المنظمة لها أهميتها من حيث امكانية تطوير اشكال افضل للتعاون الاقتصادى الاقليمى بهدف وضع أسس جديدة للتخصص وتقسيم العمل الدوليين واحلالهما محل الاطار الحالى لتقسيم العمل الدولى الذى يعد عقبة رئيسية فى طريق تطور الكثير من بلدان العالم النامية .

ويتمثل جوهر تجربة الـ CMEA فى تنسيق اشكال وانماط معينة لتوزيع الموارد الانتاجية على مختلف اوجه النشاط الاقتصادى بين البلاد الاعضاء لاحداث تغييرات جذرية مستهدفة فى هياكل الانتاج والعمالة وتدفقات التجارة الخارجية بهدف خلق الظروف الموضوعية والشروط المادية لتحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد الأعضاء فى الأجل الطويل .

وينقسم هذا البحث الى جزئين رئيسيين :

أولا ـ الاتجاهات العامة فى تطور مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة .

ثانيا ـ بعض مشاكل التخصص والتكامل الاقتصادى .

(١) مشكلة التوزيع الأمثل للموارد بين البلاد الأعضاء .

(٢) مشكلة تحديد الأسعار التى تستخدم فى التبادل التجارى بين البلاد الأعضاء .

أولا — الاتجاهات العامة فى تطور مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة

نشأة مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة The Council for Mutual Economic Assistance, CMEA

فى ٢١ يناير ١٩٤٩ اجتمع فى موسكو ممثلون عن الاتحاد السوفيتى وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا لاعلان تكوين مجلس المعونة المتبادلة • وفى فبراير من نفس السنة انضمت البانيا واستمرت فى عضويتها حتى ١٩٦٢ • وفى سبتمبر ١٩٥٠ انضمت المانيا الديمقراطية • أما يوغوسلافيا فتحضر الاجتماعات كمراقب منذ ١٩٥٦ • وأيضا تحضر الصين كمراقب فى اجتماعات المجلس والاجتماعات الهامة للجان الدائمة منذ مايو ١٩٥٦ ، وتبعتها فى ذلك البلاد الآسيوية الأخرى • وفى يونيو ١٩٦٢ قبلت منغوليا كأول دولة آسيوية عضو فى المجلس •

واذا كان مجلس المعونة المتبادلة يهدف أساسا الى تطوير أشكال جديدة للتعاون الاقتصادى الاقليمى فى الطريق نحو تحقيق تكامل اقتصادى بين البلاد الاشتراكية الا أنه يمكن ارجاع الاسباب المباشرة لقيام المجلس الى عاملين :

١ — التغلب على المشاكل الاقتصادية التى واجهت البلاد الاعضاء الناجمة عن الحرب الثانية وعن آثار النظم الاجتماعية السابقة •

٢ — مواجهة التحدى الناشىء من تنفيذ مشروع الانعاش الأوربى European Recovery Programme (مشروع مارشال) فى البلاد الغربية •

الهيكل التنظيمى لمجلس المعونة المتبادلة : يتكون المجلس من الاجهزة التالية :

١) الجمعية العامة لمجلس المعونة وتعد اعلى جهاز فى المجلس وتجتمع مرة كل سنة ويعقد الاجتماع فى عواصم البلاد الاعضاء بشكل متعاقب • ويمكن للجمعية العامة ان تعقد اجتماعا غير عادى بناء على طلب ثلث الأعضاء على الأقل • وتناقش الجمعية العامة المشاكل الأساسية للتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى ، كذلك تناقش نشاط المجلس والتقارير المقدمة من اللجنة التنفيذية • وللجمعية العامة الحق فى انشاء اى اجهزة تراها ضرورية لقيام المجلس بالمهام الموكولة اليه •

٢) اللجنة التنفيذية وتتكون من ممثلين لكل البلاد الأعضاء على اساس عضو واحد لكل بلد ، وتعتبر اللجنة التنفيذية الجهاز التنفيذى الرئيسى للمجلس . ويلحق باللجنة مكتب لمشاكل التخطيط المتكامل Bureau for Integrated Planning Problems ويمثل كل دولة فى المكتب نائب رئيس الجهاز المركزى للتخطيط . وتعقد اللجنة التنفيذية اجتماعاتها على الأقل مرة كل شهرين . وتتحدد مهام اللجنة التنفيذية فى الآتى :

- توجه النشاط الذى يتصل بتنفيذ المهام الموكولة للمجلس فى ضوء قرارات الجمعية العامة .
- للجنة الحق فى تقديم اقتراحات لتناقشها الجمعية العامة .
- توجه اللجنة الأعمال التى تتعلق بتنسيق خطط التنمية للبلاد الاعضاء وبقرارات التخصص والتعاون فى الانتاج .
- تناقش اللجنة الاتجاهات الرئيسية لتقسيم العمل الدولى فى فروع الانتاج الرئيسية بين البلاد الأعضاء .
- تناقش اللجنة الاقتراحات المقدمة من البلاد الاعضاء ومن اللجان القائمة وسكرتارية المجلس .
- توجه الأعمال التى توكل الى أجهزة اللجان القائمة والسكرتارية وتحدد الخطوط الرئيسية لنشاط هذه الاجهزة .

٣) اللجان الدائمة Standing Commissions وتختص أساسا بتنظيم وتطوير التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى على مستوى القطاعات وفروع الانتاج . وتقدم هذه اللجان اقتراحاتها للجمعية العامة واللجنة التنفيذية كما تقدم تقارير سنوية للمجلس عن نشاطها . ولهذه اللجان الحق فى انشاء أجهزة مساعدة ، كما تعقد المؤتمرات العلمية والفنية . وتتواجد هذه اللجان فى اماكن مختلفة فمثلا لجنة الفحم مقرها وارسو ، لجنة الكهرباء مقرها موسكو ، لجنة البترول مقرها بوخارست ... الخ .

٤) السكرتاريـــة ومقرها موسكو وتتكون من السكرتير العام للمجلس ونوابه ، ويعين السكرتير العام بواسطة الجمعية العامة للمجلس ، أما نوابه فيعينون بواسطة اللجنة التنفيذية ، وتختـــص السكرتارية بالمهام التاليـــة :ـ

- تنظيم الاجتماعات التى تعقد داخل المجلس وتحضير البيانات التى تحتاجها أجهزة المجلس فى اجتماعاتها .
- اعداد تقارير اقتصادية عن مشاكل التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى على أســـــاس البيانات التى تقدمها البلاد الأعضاء .
- اعداد المقترحات الخاصة بالمشاكل العلمية لتقديمها الى الاجهزة المختصـــــة بالمجلس .
- تنظم بالاشتراك مع اللجان القائمة مشروعات الاتفاقات الخاصة بالتعاون الاقتصـادى والعلمى والفنى فى ضوء القرارات والتوصيات التى تتخذها أجهزة المجلس .

مراحل تطور الـ CMEA :

يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل عامة [1] لتطور مجلس المعونة المتبادلة :

المرحلة الأولى ـ وتمتد من ١٩٤٩ الى ١٩٥٦/٥٤ :

بعد أن ارست مجموعة البلاد الاعضاء أسس الثورة الاشتراكية (والتى تمثلت أساسا فـــى تصفية النظم الاقطاعية وتأميم الصناعات وتنظيم الاجهزة الحكومية الجديدة) بدأت هذه البلاد فى التركيز على النهوض باقتصادياتها فكان عليها أن تصلح الدمار الذى لحق بطاقاتهـــــا الانتاجية أثناء الحرب وان تحاول الارتفاع بالانتاج الى مستويات ما قبل الحرب ولقد نجحت فـى اوائل الخمسينات (١٩٥٢/٥٠) فى تجاوز هذه المستويات .

---

(١) Dr. M. Engert, "The Council for Mutual Economic Assistance, CMEA", INP Cairo, Memo. 194

ولقد تميزت هذه المرحلة بضعف فرص التعاون الاقتصادى بين البلاد الاعضاء وذلك لضعف امكانياتها فى ذلك الوقت (باستثناء الاتحاد السوفيتى) ، هذا بالاضافة الى صعوبة أخرى تمثلت فى أنه حتى عام ١٩٤٥ لم يكن هناك تبادل تجارى بين البلاد الأعضاء الا فى حدود ضيقة جدا ، لذلك اقتصرت مهمة المجلس فى هذه المرحلة على تقوية التبادل التجارى بين البلاد الأعضاء وارساء قواعد جديدة فى هذا المجال فى ضوء التغيرات التى تطرأ على هياكل انتاج هذه البلاد . ولهذا أوصى المجلس بعقد اتفاقات تجارة ثنائية متوسطة الأجل تغطى فترات زمنية خمسية تتفق وخطط التنمية .

المرحلة الثانية — وتمتد من ٥٤/٥٦ الى ١٩٥٨ :

بعد أن حققت البلاد الاعضاء مستويات عالية فى الانتاج بدأ المجلس يركز اهتمامه على تنسيق مشروعات الانتاج بين الأعضاء . ففى الاجتماع السابع للمجلس الذى عقد فى برلين عام ١٩٥٦ نوقشت مشروعات التخصص لحوالى ٦٠٠ سلعة وذلك فى ضوء موازين سلعية أعدت على نطاق مجموعة البلاد الأعضاء ، اذ باعداد مثل هذه الموازين أصبح لدى المجلس بيانات شاملة عن مصادر واستخدامات السلع الرئيسية مما ساعد على وضع برامج التخصص . ولقد أوصى المجلس البلاد الأعضاء باعداد خطط طويلة الأجل للصناعات والفروع الرئيسية ، وتركز عمل المجلس فى تلك الفترة فى تنسيق خطط الاعضاء لتطوير الصناعات الرئيسية ، ولهذا الغرض انشئت لجان دائمة يختص كل منها بفرع معين لارساء قواعد التخصص .

المرحلة الثالثة — وتبدأ من عام ١٩٥٨ :

مع بدء هذه المرحلة انتقل المجلس الى دور الاتفاق على اقامة نظام شامل للتخصص وتقسيم العمل الدولى بين البلاد الاعضاء يتفق وامكانيات هذه البلاد فى الأجل الطويل عن طريق تنسيق خطط التنمية الشاملة لكل فروع الانتاج ، ويهدف هذا النظام الشامل للتخصص وتقسيم العمل الى تحقيق التكامل الاقتصادى فى الأمد الطويل بين البلاد الأعضاء .

وترجع أهمية تنسيق خطط التنمية الشاملة فى هذه المرحلة من مراحل تطور المجلس الى طبيعة التقدم الفنى . ان البلاد الأعضاء بعد ان استكملت فى المراحل السابقة بناء صرح اقتصادى صناعى يرتكز على فروع صناعية متعددة بدأت فى العمل على تطوير الانتاج كيفا باستخدام احدث الاساليب التكنولوجية ، ولكن استخدام مثل هذه الأساليب يحتم قيام الصناعات على اساس وحدات انتاجية ضخمة ، والتى لا تستطيع الغالبية فى البلاد الاعضاء ان تقيمها بمفردها . هذا بالاضافة الى أن التطور التكنولوجى والتقدم الصناعى المستمر يعنى انتاج الآلاف العديدة من السلع فى الفروع الرئيسية للصناعة ، فمثلا تنتج الصناعات الهندسية حوالى ٣٦ ألف نوع من العدد والآلات ولايمكن لأى دولة صناعية متقدمة أن تنتج بمفردها وعلى مستوى عالى من الكفاية هذا العدد الضخم من السلع الهندسية .

لذلك فان التقدم الصناعى المستمر والمدعم بأحدث الاساليب التكنولوجية لكافة البلاد الاعضاء (والتى تشتمل على بعض بلاد ومناطق متخلفة صناعيا) يحتم بالضرورة اقامة نظام شامل للتخصص وتقسيم العمل بين البلاد الاعضاء يشمل كل فروع الانتاج . ولهذا أوصى المجلس بضرورة تنسيق خطط التنمية الشاملة لخلق اقتصاد متوازن على نطاق مجموعة بلاد المجلس كوحدة متكاملة .

ولا يقتصر تنسيق الخطط الشاملة بين البلاد الاعضاء على خطط التنمية الخمسية اذ أن تنسيق الخطط الخمسية غير كاف لقصر الفترة الزمنية حيث ان آثار الاستثمارات الجديدة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى لا تتحقق الا فى فترات اطول ، لذلك أوصى المجلس بتنسيق خطط التنمية الطويلة الاجل (١٥ الى ٢٠ سنة) ، وبالاضافة الى ذلك فقد اوصى بتنسيق الخطط السنوية ايضا باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التخطيط الطويل الاجل .

ان تنسيق الخطط بين البلاد الاعضاء لايتم بعد ان تنتهى كل دولة من اعداد خطة التنمية الخاصة بها ، فالتنسيق ليس معناه تنسيق الفائض أو العجز الذى تظهره الموازين المادية التى تعدها البلاد الاعضاء ، وانما يتم التنسيق اثناء مرحلة اعداد خطط التنمية وذلك

حتى يمكن مراعاة أوجه التكامل بين اقتصاديات البلاد الاعضاء . ولكن تجدر الاشارة الى أن المجلس ليس هيئة تخطيط عليا فوق سلطة حكومات الاعضاء ، وانما هو تنظيم يقتصر عمله فقط على تنسيق خطط التنمية التى تعدها كل من البلاد الاعضاء بنفسها .

ولقد تمت فى هذه المرحلة من تطور المجلس تنفيذ بعض المشروعات الضخمة الجماعية مثل مشروع مد انابيب البترول من الاتحاد السوفيتى الى بولندا والمانيا الديمقراطية والمجر وتشيكوسلوفاكيا لاقامة صناعات بتروكيمائية ، وأيضا مشروع اقامة محطات كهربائية وشبكات توزيع تربط تشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية وبولندا والمجر مع اقامة مركز توزيع فى براج لتنظيم استخدام التيار الكهربائى بين البلاد المذكورة .

المبادئ الاساسية لتقسيم العمل الدولى بين البلاد الاشتراكية :

عقدت البلاد الاعضاء مؤتمرا فى موسكو فى يونيو ١٩٦٢ لاعلان " المبادئ الاساسية لتقسيم العمل الاشتراكى الدولى "Basic Principles of International Socialist Division of Labour" — وتعتبر هذه المبادئ بمثابة دستور ينظم أسس التخصص الانتاجى ويضع قواعد تنسيق خطط التنمية الشاملة .

ويمكن تلخيص الاهداف الرئيسية لتقسيم العمل الاشتراكى الدولى فى التالى :

(١) تحقيق التوزيع الامثل والاستخدام الأكفأ للموارد الانتاجية مادية وبشرية بهدف :

أ — خلق اقتصاد متوازن على نطاق مجموعة البلاد الأعضاء على اساس التقدير الصحيح للنسب الضرورية موضوعيا للنمو الاقتصادى فى كل منها وفى النظام الاشتراكى الدولى بأكمله .

ب — تحقيق أعلى معدلات نمو للانتاجية والدخل واللحاق بمستويات الانتاج والدخول فى اكثر البلاد الرأسمالية تقدما والتفوق عليها .

(٢) القضاء على التفاوت بين مستويات النشاط فى مختلف البلاد الاعضاء عن طريق تحقيق معدلات اعلى لنمو الصناعة فى المناطق المتخلفة .

(٣) تحقيق الاكتفاء الذاتى بالنسبة للسلع الزراعية الغذائية ٠

(٤) ضمان الاسواق الخارجية لتصريف الصادرات وخاصة بالنسبة للبلاد الأقل تقدما فى الصناعة ٠

(٥) خلق القاعدة المادية لتحول البلاد الاعضاء الى الشيوعية ٠

أوجه تنسيق خطط التنمية للبلاد الاعضاء :

يتناول تنسيق خطط التنمية الجوانب التالية :ـ

أ ـ تنسيق الاستثمارات :

ويعتبر تنسيق الاستثمارات بين البلاد الاعضاء اساس تنسيق خطط التنمية ذلك لأن انماط الاستثمار هى التى تحدث فى الأجل الطويل التغييرات الهيكلية وفقا لاتفاقات التخصص وتقسيم العمل بين البلاد الاعضاء ٠ ويتم تنسيق الاستثمارات فى ضوء تقييم المشروعات وتحليل آثارها على الانتاج والعمالة وهيكل التجارة الخارجية ٠ ويتناول تنسيق الاستثمارات تحديد دور كل عضو فى التمويل وتقديم التسهيلات وتوريد مستلزمات الانتاج والآلات ٠

ب ـ تنسيق اهداف الانتاج :

يعنى تنسيق اهداف الانتاج ان يحدد كل بلد عضو السلع التى سينتجها واحجام الانتاج والطلب عليها محليا وأجنبيا ، ويعد موازين سلعية للسلع الرئيسية حيث ترسل بعد ئذ الى اللجان المختصة بالمنظمة لاعداد موازين سلعية اجمالية على مستوى المنظمة ٠ ويستند الى هذه الموازين فى تحديد عمليات التبادل التجارى وعقد اتفاقات التجارة ٠

حـ ـ تنسيق التطور التكنولوجى :

ويعنى به محاولة تنميط الطرق التكنولوجية المستخدمة وتحديد أنواع الآلات والاجهزة التى تنتج وخطوات تطويرها وتحديد دور كل عضو فى تطوير آلات معينة ٠ كما يتناول تنسيق التطور التكنولوجى تبادل البلاد الاعضاء وثائق البحث العلمى والتجارب الفنية ٠

د — تنسيق طرق اعداد خطط التنمية :

ويعنى تنسيق طرق اعداد خطط التنمية توحيد المفاهيم والتعريفات الاقتصادية والاحصائية والمحاسبية وتوحيد اسس تقدير الدخل القومى وأسس اعداد الموازين على اختلاف انواعها من سلعية ومالية وبشرية وحساب المعاملات الفنية وطرق قياس الكفاية للاستثمارات ، وكذلك توحيد مختلف التبويبات الاحصائية كالتبويب الخاص بدليل التجارة الخارجية ودليل النشاط الصناعى .

استعراض سريع للخطوط العامة لتقسيم العمل بين البلاد الاعضاء : (١)

المواد الخام المنجمية والوقود والكهرباء :

يوصى المجلس جميع البلاد الاعضاء بالاهتمام بتطوير قاعدتها المنجمية وطاقتها الكهربائية الى اقصى حد ممكن فى حدود امكانياتها الطبيعية حيث تعتبر الصناعة المنجمية بمثابة الصناعة الأم Mother Industry . ولذلك يوصى المجلس بالتركيز على مجال البحث والاستكشاف الجيولوجى وخاصة بالنسبة للمواد الخام التى تصعب الحصول عليها من الأسواق الغربية .

ولما كانت عمليات البحث والتنقيب الجيولوجى واستغلال المناجم ذات تكلفة رأسمالية عاليه High Capital-Intensity فقد أوصى المجلس بتشجيع القيام بمشروعات مشتركة فى هذا المجال. فالمجر مثلا من البلاد الغنية بمادة البوكسيت اللازمة لانتاج الالومينيوم ولكنها فقيرة فى الطاقة الكهربائية لذلك أوصى المجلس بانشاء شبكة كهربائية تربط المجر ببعض البلاد الاعضاء حتى تتمكن المجر من زيادة الطاقة الكهربائية المستخدمة لاستغلال مناجم البوكسيت . ومثل آخر بلغاريا التى تتوافر لديها مناجم غنية بالنحاس فاتفقت البلاد الاعضاء

---

(١) Dr. M. Engert, "International Co-ordination of Plans of Development Amongst the Socialist Countries", I.N.P. Cairo, Memo. 253, pp. 14-28

على أن تتوسع بلغاريا فى انتاج النحاس وان تتخصص بالتالى فى بعض الصناعات الهندسية الالكترونية حيث انها من أهم الصناعات المستخدمة للنحاس ، ولكن لما كان حجم السوق المحلى فى بلغاريا لا يسمح باقامة صناعات هندسية عند مستوى الحجم الامثل اتفقت البلاد الاعضاء على افساح المجال لبلغاريا لأن تتخصص فى بعض صناعات هندسية معينة بدلا من المانيا الديمقراطية التى كانت تتخصص فى تلك الصناعات وذلك مقابل ان تفى بلغاريا بجزء من احتياجات السوق الالمانى من تلك السلع الهندسية ، وبذلك امكن لبلغاريا ليس فقط اقامة بعض الصناعات الهندسية عند مستوى الحجم الأمثل حيث التكاليف اقل مايمكن ، ولكن أيضا استغلال مناجم النحاس استغلالا اقتصاديا .

الصناعات المعدنية :

يوصى المجلس جميع البلاد الاعضاء بان تطور قاعدتها فى الصناعات المعدنية لأهميتها حيث ان منتجات هذه الصناعات هى مستلزمات انتاج الصناعات الهندسية وقطاع التشييد والبناء . ولقد اتفقت البلاد الاعضاء على ان يكون التخصص وتقسيم العمل فيما بينها فى هذا المجال فى ضوء توافر المواد الخام ، لذلك تقرر ان تتطور الصناعات المعدنية تطورا كاملا فى تلك البلاد التى يتوافر فيها اساسا الحديد والفحم أو احداهما مثل الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا وبولندا . أما البلاد الفقيرة فى المواد الخام فانها تتخصص فى الصناعات المعدنية الخفيفة Industries of low-material intensity . كذلك روعى عند اقرار التخصص وتقسيم العمل ان الصناعات المعدنية بطبيعتها ذات كثافة رأسمالية عالية .

الصناعات الكيماوية :

يوصى المجلس بأن تقوم فى جميع البلاد الاعضاء صناعات كيماوية وخاصة فى البلاد الفقيرة فى الثروة المنجمية حيث ان الصناعات الكيماوية مصدر لكثير من البدائل الصناعية التى تحل محل المواد الخام الطبيعية . ومن أهم الصناعات التى اتفق على تطويرها فى كل البلاد الاعضاء البلاستيك والالياف الصناعية والأسمدة لأهميتها للصناعات الهندسية والخفيفة والزراعية .

ومن أمثلة التعاون المشترك فى مجال الصناعات الكيماوية مشروع مد أنابيب البترول بين بعض البلاد الاعضاء — الذى سبق الاشارة اليه — والذى سيمكن هذه البلاد من اقامة الصناعات البتروكيمائية .

الصناعات الهندسيـــة :

تعتبر الصناعات الهندسية قلب الصناعة الحديثة لذلك يوصى المجلس البلاد الاعضاء بأن تطور خطوط انتاجية رئيسية فى هذا القطاع بمعنى ان يكون التخصص فى الصناعات الهندسية على مستوى المجموعات الرئيسية للسلع ووحدات آلية كاملة من المصانع وليس على مستوى مفردات السلع حتى يمكن للبلاد الاشتراكية ان تنتج جميع انواع العدد والآلات والاجهزة . هذا ويراعى عند اقرار التخصص وتقسيم العمل فى الصناعات الهندسية حجم القاعدة المعدنية فى كل بلد ، بمعنى ان البلاد التى تتميز بصغر قاعدتها فى الصناعات المعدنية مثل المجر والمانيا الديمقراطية تتخصص فى انتاج الآلات والاجهزة ذات الكثافة المعدنية الخفيفة ، والبلاد ذات القاعدة المعدنية الغنية مثل الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا تتخصص فى الآلات الثقيلة .

ولما كانت الصناعات الهندسية هى أساس التطور التكنولوجى فقد أوصى المجلس بأن يمتد التخصص بين البلاد الاعضاء ليشمل التخصص فى مجال التجارب والبحث العلمى جنبا الى جنب مع التخصص فى الانتاج .

السلع الاستهلاكيـــة :

لما كانت البلاد الأعضاء تتفاوت فى الظروف المناخية وتركيب التربة فان المجلس يوصى بالتخصص فى الانتاج الزراعى طبقا للظروف الطبيعية والعمل على تحقيق معدلات نموعاليـــة لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للسكان . ويعتبر المجلس تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الزراعية والانتاج الحيوانى شرطا اساسيا من شروط التكامل الاقتصادى . (١)

---

(١) M. Kaser, "Comecon - Integration Problems ofthe Planned Economies", Oxford University Press, 1965, p. 166

المؤسسات الماليـــة :

البنك الدولى للتعاون الاقتصادى [١]: International Bank of Economic Cooperation

كان من الطبيعى ان يؤدى تطور مراحل التعاون الاقتصادى بين البلاد الاعضاء الـــى التفكير فى الانتقال بالعلاقات التجارية بين البلاد الاعضاء من مرحلة الثنائية التجارية الـــى مرحلة التجارة المتعددة الاطراف ذلك لأن استمرار قيام التجارة على أساس التسويات الثنائيـــة يعرقل نمو التجارة بين البلاد الاعضاء مما ينجم عنه آثارا سلبية على قيام التخصص واعادة تقسيم العمل الدولى بين البلاد الاشتراكية ٠

لذلك فانه بجانب توقيع البلاد الأعضاء فى عام ١٩٦٣ لاتفاق بخصوص اقامة نظـــام للتسويات المتعددة الاطراف واستحداث عملة الروبل القابل للتحويل فان مجلس المعونة وافق على انشاء البنك الدولى للتعاون الاقتصادى وهو بنك تجارى على مستوى دولى يقوم أساسا لاجراء المدفوعات والتسويات المتعددة الاطراف ٠ ولقد بدأ هذا البنك مزاولة نشاطه فى يناير١٩٦٤٠

ويتكون موارد البنك من رأسماله الموزع على الدول الأعضاء وفقا لنصيب كل منها فى مجموع التجارة المتبادلة بين البلاد الاعضاء ، ويلتزم الاعضاء بدفع جزء من الحصة بالروبلات القابلـــة للتحويل أو بالذهب أو بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل ، كما يحصل البنك على موارد مـــن الودائع التى تودعها فيه البنوك المركزية ٠

ولقيام البنك بوظيفته الأساسية والتى تتمثل فى اجراء التسويات المتعددة الاطراف فانـــه يفتح لكل بنك مركزى من بنوك الدول الاعضاء حساب يقيد فيه العمليات الخارجية دائنـــة أو مدينة ثم يجرى المقاصة بين مختلف هذه الحسابات للوصول الى صافى المركز لكل دولة عضـــو فى مواجهة مجموع الدول الأعضاء ٠

---

(١) د٠ زكريا احمد نصر " العلاقات الاقتصادية الدولية " — ١٩٦٦ ص ٤٨٨

وبالاضافة الى قيام البنك الدولى بتنظيم التسويات المتعددة الاطراف فانه يقوم بتمويل عمليات التجارة الخارجية حيث يقدم أنواعا مختلفة من القروض لهذا الغرض . كذلك يقوم البنك بتمويل مشروعات مشتركة تنفذها الدول الأعضاء ، والتمويل فى هذه الحالة لا يتم عن طريق موارد البنك وانما بموارد تقدمها الدول الأعضاء الأمر الذى يجعل وظيفة البنك هذه فى الحقيقة أقرب الى الوكالة منها الى جعله بنكا من بنوك الاستثمار .

بنك الاستثمار العالمى (١) :

International Investment Bank

وقعت البلاد الاعضاء فى موسكو فى يوليو ١٩٧٠ اتفاقية لانشاء بنك الاستثمار العالمى . وهذه البلاد هى بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والمجر ومنغوليا وبولندا والاتحاد السوفيتى . أما رومانيا فلا تزال تدرس حاليا مسألة انضمامها الى هذه الاتفاقية .

ولقد حدد رأس مال البنك بـ ١٠٠٠ مليون روبل قابل للتحويل ، وللبنك الحق فى الحصول على موارد مالية اضافية بالروبل القابل للتحويل والعملات المحلية للبلاد الاعضاء والعملات الاجنبية القابلة للتحويل وذلك عن طريق قبول ودائع متوسطة وطويلة الاجل . كذلك يمكن للبنك أن يصدر سندات فى اسواق رؤوس الاموال الاجنبية .

وتتمثل السلطة الادارية العليا للبنك فى مجلس يضم اعضاء عن كل البلاد الأعضاء . ويشترط للموافقة على المسائل الأساسية كاصدار سندات وقبول أعضاء جدد وتوزيع الارباح ... الخ ان تصدر الموافقة باجماع كل الاعضاء . اما بالنسبة للمسائل العادية فيكتفى فى اصدار الموافقة الحصول على ثلاثة ارباع الأصوات .

والوظيفة الرئيسية للبنك منح القروض الطويلة والمتوسطة الأجل لتمويل مشروعات مشتركة بين البلاد الاعضاء أو مشروعات تخدم بلد عضو واحد . وسوف يسترشد البنك فى تمويل المشروعات

---

(١) Bank for International Settlements, Press Review, (Internal Document), Basle, 22nd July 1970.